

Distr.
GENERAL

A/48/294
S/26247
5 August 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الثامنة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون
البنود ٤٢ و ٧٢ (د) و ٧٩ و ٨٠ و ١٠٠ و ١١٤ و ١١٥ من
جدول الأعمال المؤقت*
الحالة في البوسنة والهرسك
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة
الاستثنائية الثانية عشرة: مركز الأمم المتحدة الإقليمي
للسلم ونزع السلاح في أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة
الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ،
ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح
والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي
تعزيز الأمن الدولي
تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني
بالبيئة والتنمية
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،
والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين
والمسائل الإنسانية
مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة

أتمشرف، بالنيابة عن الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لدى الأمم
المتحدة، بأن أحيل اليكم طيه نص البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري السادس والعشرين لرابطة
أمم جنوب شرقي آسيا، الصادر في سنغافورة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٣ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بترتيب تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٤٢ و ٧٢ (د) و ٧٩ و ٨٠ و ١٠٠ و ١١٤ و ١١٥ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيتيا بيبولسونغرام

السفير

الممثل الدائم

المرفق

البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري السادس والعشرين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا المعقود في سنغافورة يومي ٢٣ و ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٣

- ١ - عُقد الاجتماع الوزاري السادس والعشرون لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في سنغافورة يومي ٢٣ و ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٣.

التعاون السياسي والأمني

- ٢ - استعرض وزراء الخارجية تنامي التعاون السياسي والأمني في جنوب شرقي آسيا، وتعزيز الحوار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

- ٣ - وبعد أن ذكّر وزراء الخارجية ببرنامج العمل الرامي الى تعزيز التعاون في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، الذي اعتمده مؤتمر قمة الرابطة، وافقوا على مواصلة الحوار داخل الرابطة بشأن التعاون الأمني، وهو الحوار الذي يشارك فيه مسؤولون من وزارات الخارجية والدفاع، والذي عقد على هيئة اجتماع خاص لكبار المسؤولين في مانيلا في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وأثنوا في هذا الصدد أيضا على ما تبذله معاهد الدراسات الاستراتيجية والدولية التابعة للرابطة من جهود من أجل استكشاف وتطوير أفكار لتشجيع وتعزيز التعاون الأمني بين أعضاء الرابطة.

- ٤ - واتفق وزراء الخارجية على أن الأوضاع السائدة في جنوب شرقي آسيا اليوم قريبة من تلك الأوضاع المتوخاة في "الإعلان الخاص بمنطقة السلم والحرية والحياد". وأقرّوا "برنامج العمل من أجل منطقة السلم والحرية والحياد"، الذي يهدف الى الحفاظ على هذه الأوضاع وتعزيزها في البيئة الجغرافية السياسية الجديدة.

- ٥ - ورحب وزراء الخارجية بالقرار الذي اتخذ بتوافق الآراء في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٢ (القرار ٥٣/٤٧ باء) بشأن معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا. وتتسم المعاهدة بالأهمية من حيث أنها تؤسس مدونة سلوك، وتوفر آلية للحل السلمي للمنازعات في المنطقة. وأثنى الوزراء على المبادئ الواردة في المعاهدة كأساس للدبلوماسية الوقائية في المنطقة. كما تسهم المعاهدة في بناء تجمع إقليمي في منطقة جنوب شرقي آسيا.

٦ - وأشار وزراء الخارجية أيضا الى التقدم المحرز في حل القضايا المعلقة المتصلة بمشروع المعاهدة المعنية بإقامة منطقة جنوب شرقي آسيا الخالية من الأسلحة النووية. وأصدروا توجيهاتهم الى الفريق العامل المعني بإقامة منطقة السلم والحرية والحياد وإقامة منطقة جنوب شرقي آسيا الخالية من الأسلحة النووية ليواصل عمله.

٧ - وتشارك رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في حوارات خارجية مكثفة في المسائل السياسية والأمنية بالاستعانة بعملية متابعة المؤتمرات الوزارية للرابطة. كما أقامت الرابطة صلات تعاون وتشاور مع الدول في آسيا والمحيط الهادئ. وفي حين تستمر الشكوك والتحديات، فإن الأوضاع الراهنة تتيح لبلدان المنطقة فرصا لتعزيز وتشجيع التعاون السياسي والأمني الذي من شأنه أن يؤدي الى استمرار النمو الاقتصادي والتنمية. ومن الأهمية للرابطة أن تعمل مع شركائها في الحوار ومع سائر دول المنطقة على تطوير نسق للعلاقات السياسية والأمنية في آسيا والمحيط الهادئ يكون أكثر قابلية للتنبؤ به. فذلك من شأنه أن ينمي التعود على الحوار المنفتح، ويشجع أنماط السلوك التي تحد من المخاطر التي تتهدد الأمن الإقليمي.

٨ - ورحب وزراء الخارجية بالنتيجة الناجمة التي أسفر عنها الاجتماع الأول لكبار المسؤولين في عملية متابعة المؤتمرات الوزارية للرابطة، الذي عقد في سنغافورة يومي ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣. وأشاروا الى التقاء آراء المشاركين على الحاجة الى إيجاد سبل لتشجيع المشاورات بشأن القضايا السياسية والأمنية الإقليمية. وأيدوا اقتراح كبار المسؤولين بدعوة الاتحاد الروسي وبابوا غينيا الجديدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية الصين الشعبية وفييت نام الى الاجتماع مع الرابطة وشركائها في الحوار في "المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا" الذي سيعقد في بانكوك في العام القادم.

٩ - وأكد وزراء الخارجية من جديد التزام الرابطة بالدور المحوري للأمن المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. ورأوا أن المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "برنامج للسلم" تمثل نهجا مبتكرا نحو تعزيز دور الأمم المتحدة في الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم. ورحبوا بسلسلة حلقات العمل التي بدأتها تايلند عن التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة من أجل السلم والدبلوماسية الوقائية.

الحالة الدولية والإقليمية

١٠ - تبادل وزراء الخارجية الآراء بصورة مستفيضة عن التطورات الدولية والإقليمية الراهنة. واتفقوا على أن بلدانا مثل الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان يمكن أن تسهم في الأمن الإقليمي من خلال الحفاظ على علاقات مستقرة وانتهاج سياسات إيجابية تجاه المنطقة.

١١ - وأعرب وزراء الخارجية عن استعداد بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للعمل معا مع المجتمع الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف والقوى الكبرى من أجل المساهمة في إعادة إعمار كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام.

١٢ - ودعا وزراء الخارجية الى الإسراع بوتيرة إعادة توطين اللاجئين وطالبي اللجوء في الهند الصينية. كما دعوا الى التعجيل بإعادة الفيتناميين، الذين تم "فرزهم" باعتبارهم غير لاجئين، الى وطنهم. ورحبوا في هذا السياق بالتزام فييت نام "ببرنامج الإعادة المنظمة الى الوطن" للفيتناميين من سكان القوارب، ووجهوا نداء الى المجتمع الدولي لتمويل البرنامج المعني بسكان القوارب الفيتناميين. ودعوا بلدان التوطين الى تيسير حل المشكلة في وقت مبكر.

١٣ - وكرر وزراء الخارجية الدعوة الموجهة الى كافة الأطراف المعنية بشكل مباشر للانضمام الى المبادئ الواردة في إعلان الرابطة بشأن بحر الصين الجنوبي. ولاحظوا أن حلقات العمل المعنية بإدارة النزاعات المحتملة في بحر الصين الجنوبي، التي شرعت فيها اندونيسيا، واجتماعات الفريق العامل المعقودة في إطار حلقات العمل، قد عززت التفاهم بين البلدان المعنية فيما يتعلق بالقضايا المطروحة، ووفرت أفكارا للتعاون في المستقبل.

١٤ - وأعرب وزراء الخارجية عن قلقهم البالغ إزاء الحالة الباعثة على اليأس في جمهورية البوسنة والهرسك، وهي دولة مستقلة ذات سيادة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وشجبوا العدوان السافر الذي تشنه القوات الصربية المدعومة من الجيش الوطني اليوغوسلافي ضد البوسنة والهرسك، والذي يزيد من تفاقمه الهجمات الأخيرة من قبل العناصر المتطرفة الكرواتية. ودعوا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الى التصرف على نحو حاسم لوقف العدوان الصربي، وردّه على أعقابهِ من خلال الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلت بواسطة القوة أو "التطهير الإثني" أو أي وسيلة أخرى، ولإستعادة سيادة البوسنة والهرسك ووحدتها وسلامة أراضيها على نحو كامل. كما ينبغي إستثناء البوسنة والهرسك من تطبيق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٧١٣ (١٩٩١)، الذي يفرض حظرا على توريد الأسلحة الى يوغوسلافيا السابقة.

١٥ - ورحب وزراء الخارجية بتولي اندونيسيا رئاسة حركة عدم الانحياز منذ مؤتمر القمة العاشر لبلدان عدم الانحياز المعقود في جاكارتا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. كما لاحظوا مع التقدير الاجتماع الذي عُقد مؤخرا بين اندونيسيا، بوصفها رئيس حركة عدم الانحياز، ومجموعة البلدان السبعة، من خلال اليابان التي ترأسها، حيث نقل رئيس حركة عدم الانحياز طموحات الحركة وتوجهاتها ونهجها الجديدة، ودعا على وجه التحديد بلدان الشمال المتقدمة النمو الى الدخول في حوار بناء مع بلدان الجنوب على أساس تبادل المصالح والمنافع والمساواة في تحمل المسؤولية. وقد كانت استجابة مجموعة البلدان السبعة للدعوة التي وجهتها حركة عدم الانحياز من أجل الحوار استجابة مشجعة لوزراء الخارجية، الذين أعربوا عن أملهم في أن تكون

هذه الاستجابة مؤشرا ومقدمة لنسق مفيد على نحو متبادل من التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في هذه الحقبة التي تتسم بتنامي الاعتماد المتبادل والنزعة العالمية في اقتصاد العالم.

حقوق الإنسان

١٦ - رحب وزراء الخارجية بتوافق الآراء الدولي الذي تحقق خلال المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عُقد في فيينا في الفترة من ١٤ الى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، وأكدوا من جديد التزام رابطة أمم جنوب شرقي آسيا باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، على النحو الوارد في إعلان فيينا المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وشددوا على أن حقوق الإنسان مترابطة ولا تتجزأ، وأنها تضم الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتتسم هذه الحقوق بأهمية متساوية. وينبغي معالجتها بصورة متوازنة ومتكاملة، كما ينبغي حمايتها وتشجيعها مع المراعاة الواجبة للظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة. وأكدوا على وجوب عدم تسييس تشجيع حقوق الإنسان وحمايتها.

١٧ - واتفق وزراء الخارجية على أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ينبغي أن تُنسق نهجا مشتركا بشأن حقوق الإنسان، وأن تنشط في المشاركة والمساهمة في تطبيق حقوق الإنسان وتشجيعها وحمايتها. وأشاروا الى أن ميثاق الأمم المتحدة قد وضع مسألة الامتثال والتشجيع العالميين لحقوق الإنسان في سياق التعاون الدولي. وأكدوا على أن التنمية حق غير قابل للتصرف، وأن استخدام حقوق الإنسان كشرط للتعاون الاقتصادي والمساعدات الإنمائية هو أمر يضر بالتعاون الدولي ويمكن أن يقوض توافق الآراء الدولي بشأن حقوق الإنسان. وشددوا على أن حماية وتعزيز حقوق الإنسان في المجتمع الدولي ينبغي أن تُسلم بمبادئ احترام السيادة الوطنية للدول، وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأعربوا عن ثقتهم في أن الحرية والتقدم والاستقرار الوطني إنما تتعزز من خلال التوازن بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع، الذي يتحقق من خلاله الكثير من الحقوق الفردية، على النحو الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١٨ - واستعرض وزراء الخارجية مع الارتياح التقدم الكبير والمستمر الذي أحرزته الرابطة في تحرير شعوبها من الخوف والعوز، وتمكينهم من العيش في كرامة. وأكدوا على وجوب معالجة انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، وضرورة عدم السماح بها تحت أي ذريعة. وأكدوا كذلك أهمية تعزيز التعاون الدولي في كافة جوانب حقوق الإنسان، ووجوب التزام كل الحكومات بالمعايير الإنسانية وباحترام الكرامة الإنسانية. وفي هذا الصدد، وعلى سبيل دعم إعلان فيينا وبرنامج العمل المؤرخين ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، اتفقوا على أن تنظر الرابطة أيضا في إنشاء آلية إقليمية مناسبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

القضايا الاقتصادية الدولية

١٩ - أكد وزراء الخارجية على أهمية تحرير التجارة والاستثمارات وزيادة التجارة العالمية لكفالة استدامة النمو في الاقتصاد العالمي.

٢٠ - وأعرب وزراء الخارجية، عند استعراضهم لتطور التجارة الخارجية، عن قلقهم العميق لبطء وتيرة التحرك نحو تحقيق اتفاق في إطار جولة أوروغواي. فاختمت جولة أوروغواي في وقت مبكر وبصورة ناجحة أمر لازم لإعادة تنشيط التجارة العالمية. ولاحظ وزراء الخارجية ما أبدته مجموعة البلدان السبعة، في اجتماعها مؤخرا في طوكيو، من تصميم والتزام متجددين على حل القضايا الصعبة الباقية وعلى اختتام جولة أوروغواي. غير أنه يتعين بذل مزيد من الجهود لجعل عملية المفاوضات عملية متعددة الأطراف. وذلك يتطلب التزاما سياسيا قويا من جانب كل الأطراف، وبخاصة الأطراف الرئيسية، بحل خلافاتهم من أجل اختتام جولة أوروغواي بمجموعة اتفاقات شاملة متوازنة قبل نهاية عام ١٩٩٣.

٢١ - وفيما يتعلق بالاتجاهات الاقتصادية الدولية، لاحظ وزراء الخارجية حدوث تحول عالمي نحو النزعة الإقليمية في السنوات الأخيرة. وأكدوا على حاجة التجمعات الإقليمية، مثل الجماعة الأوروبية واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومنطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، لأن تظل مفتوحة في الوقت الذي تسعى فيه إلى توسيع التجارة الإقليمية. إن التجمعات التجارية الإقليمية من شأنها أن تكمل مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات)، وأن تسهم في اختتام جولة أوروغواي على نحو سريع ومفيد.

٢٢ - وأقر وزراء الخارجية بالحاجة إلى حماية البيئة والحفاظ عليها، مع استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل في نفس الوقت. ويتعين على الدول المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تنفذ الالتزامات المعلنة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ عن طريق منح موارد مالية جديدة وإضافية ونقل تكنولوجيات سليمة بيئيا إلى البلدان النامية. كما ينبغي ألا تصبح القضايا البيئية ستارا للنزعة الحمائية التي تعوق التجارة المشروعة.

٢٣ - وشدد وزراء الخارجية على الحق في التنمية والرفاه الاقتصادي باعتباره حقا أساسيا وغير قابل للتصرف لكافة الشعوب. إن النظام الاقتصادي العالمي الناشئ لابد وأن يوفر فرصا اقتصادية أكثر إنصافا لكافة الأمم. ودعوا البلدان الصناعية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى تكثيف جهودها لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية، ولإقامة بيئة تجارية متعددة الأطراف ومنفتحة حقا. وشددوا على أهمية السلم والاستقرار كضرورة لا غنى عنها لنجاح تنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية واستئصال شأفة الفقر.

منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا

٢٤ - رحب وزراء الخارجية بالشروع في تنفيذ النظام المشترك الفعلي للتعريفات التفضيلية لمنطقة التجارة الحرة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وقد تم وضع التفاصيل التنفيذية للنظام في صورتها النهائية؛ وعلى وجه الخصوص، جرى تبادل قوائم المنتجات من جداول تخفيضات التعريفات الجمركية بين كل البلدان الأعضاء، كما بدأت عملية تخفيضات التعريفات الجمركية بين البلدان الأعضاء. واتخذت بلدان الرابطة أيضاً العديد من المبادرات، مثل إصلاحات نظم التعريفات الجمركية، لإكمال تحرير التجارة وصولاً إلى تحقيق مقاصد منطقة التجارة الحرة للرابطة.

٢٥ - وأعرب وزراء الخارجية عن رغبة مشتركة في تنفيذ منطقة التجارة الحرة للرابطة على نحو سلس وسريع لمواصلة تعزيز التعاون الاقتصادي داخل الرابطة ولتيسير الاستثمارات داخل الرابطة من جانب بلدان ثالثة. وأعادوا تأكيد أهمية تنفيذ النظام المشترك الفعلي للتعريفات التفضيلية في الإطار الزمني المتفق عليه في مؤتمر القمة الرابع للرابطة. إن تنفيذ منطقة التجارة الحرة للرابطة سيعزز بشدة تماسك الرابطة ونشاطها وحيويتها كمنظمة إقليمية. إن منطقة التجارة الحرة للرابطة، كترتيب يتوافق مع الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات)، وكترتيب تطلعي، سوف تسهم أيضاً في تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف.

التعاون التنفيذي

٢٦ - أعرب وزراء الخارجية عن ارتياحهم للتقدم المحرز في التعاون بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في مجالات العلم والتكنولوجيا، والبيئة، والثقافة والإعلام، والتنمية الاجتماعية، ومكافحة المخدرات، ومسائل الخدمة المدنية. وقد أصبح التعاون في هذه المجالات أكثر تطوراً، واتسم فعلاً بطابع مميز للرابطة. ومنذ تأسيس الرابطة والتعاون التنفيذي يوفر قاعدة راسخة ونقطة تجمع للعمل المشترك من أجل تعزيز التضامن والتعاون في الرابطة. وانطلاقاً من قرارات مؤتمر القمة الرابع للرابطة، يجري الترويج التجاري لتكنولوجيات مستحدثة في الرابطة ونقل هذه التكنولوجيات؛ وتجري صياغة استراتيجيات لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ من أجل التنمية السليمة بيئياً والمستدامة؛ ويجري تطوير الاتجاهات والأولويات العامة في الثقافة والإعلام؛ ويجري تشجيع زيادة مشاركة المرأة في التنمية؛ وأنشئت فرقة العمل المعنية بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) التابعة للرابطة، وعقدت أول اجتماع لها في جاكرتا في آذار/مارس ١٩٩٣.

إعادة تشكيل أمانة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا

٢٧ - رحب وزراء الخارجية باكتمال عملية إعادة تشكيل أمانة الرابطة، وأعربوا عن ثقتهم في قدرة الأمانة على تنفيذ ولايتها الموسعة على النحو الذي حدده مؤتمر القمة الرابع للرابطة. وقد اتخذت اللجنة

الدائمة للرابطة في اجتماعها السادس والعشرين خطوات لتوفير الموارد اللازمة للأمانة لإنجاز مهامها على نحو فعال. ومع إنشاء وحدة للتعاون بين بلدان الرابطة في الأمانة، يمكن الآن تنفيذ نظام جديد لصياغة ووضع أولويات المشاريع تركّز على اهتمامات الرابطة فعلا. ووضعت أمانة الرابطة مبادئ توجيهية لتقييم المشاريع وأشكالا موحدة للأخذ بنهج أكثر عقلانية وكلية في استعراض مشاريع الرابطة. وقد أصبحت الأمانة الآن أكثر قدرة على أن تنفذ العديد من المشاريع بنفسها.

التعاون مع شركاء الحوار والمنظمات الأخرى

٢٨ - تظل علاقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشركائها في الحوار تتسم بالأهمية، وهي تتطور باتجاه أن تصبح علاقة أكثر إنصافا بما يحقق تبادل المنافع. ورحب وزراء الخارجية بإنشاء حوار على مستوى قطاعي مع الهند، وبالجهد المبذول لتكثيف علاقة التشاور مع جمهورية الصين الشعبية. ولوحظ أيضا تزايد اهتمام البلدان والمنظمات الإقليمية الأخرى بإقامة صلات مع الرابطة. وأكد وزراء الخارجية أنه ينبغي، عند إقامة هذه الصلات، مراعاة قدرة الرابطة على الاضطلاع بهذه المهام، وذلك كي تكون العلاقات مفيدة للجانبين. وأعربوا عن تقديرهم لكل المساعدات المقدمة من شركاء الحوار، ولاسيما في تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية. وفي هذا الصدد، سوف تسهم إعادة تشكيل صندوق الرابطة في تحقيق مزيد من الاعتماد على النفس وإقامة علاقة أكثر نضجا وتوازنا مع شركاء الحوار.

المجموعة الاقتصادية لشرقي آسيا

٢٩ - عملا بقرار مؤتمر القمة الرابع لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، أكد وزراء الخارجية من جديد قناعتهم بأن المشاورات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك بين اقتصادات شرقي آسيا سوف تسهم في توسيع التعاون بين اقتصادات المنطقة، وفي تشجيع قيام نظام عالمي يتسم بالانفتاح والحرية.

٣٠ - ونظر وزراء الخارجية في تقرير الاجتماع الاستشاري المشترك المعقود في جاكرتا يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٣ المتعلق بإيجاد "صيغة ملائمة لإكمال صياغة مفهوم المجموعة الاقتصادية لشرقي آسيا" وفي هذا السياق، يرى وزراء الخارجية أن اجتماع وزراء اقتصاد الرابطة سيكون الهيئة المناسبة لتوفير الدعم والتوجيه للمجموعة الاقتصادية لشرقي آسيا، علما بأن الأعضاء المحتملين في المجموعة الاقتصادية لشرقي آسيا هم أيضا أعضاء في التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وبناء عليه، اتفق وزراء الخارجية على أن المجموعة الاقتصادية لشرقي آسيا هي مجموعة داخل التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ

٣١ - لاحظ وزراء الخارجية استمرار تطور التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ كإطار استشاري لاستدامة نمو ونشاط منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأكدوا من جديد أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ستواصل القيام بدور بناء في تطوير عملية التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

— — — — —